

التعليم المهني

By web1

أ.د. داخل حسن جريو

«برغم من الزيادة الكبيرة في عدد المؤسسات التعليمية بأنواعها المختلفة، وانخفاض معدلات الأمية، وتخريج أفواج من المتعلمين من الجامعات والكليات والمعاهد الحكومية والخاصة، في السنين الأخيرة في البلدان العربية، إلا أنه لم يصاحب ذلك تطور ملموس يربط مخرجات التعليم بحاجات السوق المحلية، وتوجيه التعليم بصورة أفضل نحو سوق العمل».

لا شك أن الوظيفة الأولى للجامعات هي إعداد الكوادر في المهن المختلفة التي يحتاجها المجتمع في إطار تنمية بشرية مستدامة، إذ لم يعد التعليم العالي ترفا فكريا، أو مجرد استزادة من العلوم والمعارف لبناء الشخصية المتوازنة علما وفكرا وأدبا، بل تعدت وظيفة الجامعة ذلك كثيرا، ليصبح التعليم ضرورة حياتية لإعداد الناس لممارسة المهن المختلفة التي باتت تعتمد معطيات العلوم ومفردات المعارف الإنسانية كثيرا، إذ تكاد لا توجد اليوم مهنة من المهن لا تدخل العلوم بتفصيلاتها. ويتطور الحياة المعاصرة واشتداد المنافسة بين الدول لزيادة مدخولاتها والسعي لرفع مستويات معيشة شعوبها، ازداد الاهتمام بالمهن التي تستند إلى التقنيات المتقدمة ومستجدات العلوم الحديثة ذات القيمة الاقتصادية العالية المضافة التي تتطلب قدرا عاليا من التهيئة والإعداد والتأهيل والتدريب ومواكبة آخر التطورات العلمية والتقنية وبناء القدرات لتوظيفها. يساعد التعليم برفع القدرات الإنتاجية للقوى العاملة، تشير بعض الدراسات إلى زيادة إنتاجية العامل بازدياد تعليمه، فالأمر الذي يدرس سنة واحدة تزداد إنتاجيته (30%)، والطالب الذي يدرس عشر سنوات تزداد إنتاجيته (30 - 80) مرة عن الطالب الذي يدرس أربع سنوات في المرحلة الابتدائية فقط.

لذا ينبغي أن تسعى الجامعات إلى تخريج كوادر منتجة قادرة على الإسهام بالتنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج والإنتاجية، واستيعاب مستجدات العلوم والتقنيات الحديثة، مما يتطلب ربط التعليم أكثر فأكثر بحاجات السوق المحلية ومتطلبات التنمية، وتوجيه الطلبة نحو التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، والتركيز على التخصصات العلمية والتقنية، حيث تعاني الأسواق من فائض كبير بعدد خريجي الدراسات الإنسانية والأدبية مقابل نقص حاد بعدد خريجي الدراسات الهندسية والتقنية والطبية وبعض التخصصات العلمية الأخرى. أي باختصار أن يكون نظام التعليم موجها نحو سوق العمل، وأن تسعى المؤسسات التعليمية إلى إشاعة مفاهيم العمل الحر بين شرائح المجتمع المختلفة بكل الوسائل الممكنة.

يشير أحد تقارير البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أن نسبة العاملين من بين من هم في سن العمل من سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تزيد على (47%)، وهي أدنى نسبة في العالم. ويؤكد التقرير أن إيجاد فرص العمل الجديدة ستبقى من بين الأولويات في المستقبل لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعمل معظم سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأردن في قطاع الخدمات، بينما يعمل معظم سكان الدول العربية الأخرى في القطاع الزراعي. ولا يزيد عدد العاملين في الدول العربية على نسبة (26%) من إجمالي عدد السكان، مقابل نسبة (50%) في الدول الصناعية، الأمر الذي يتطلب السعي الجاد لإيجاد فرص عمل جديدة لملايين المواطنين، والسعي لتنويع مفردات الاقتصاد الوطني وبناء القاعدة الصناعية الصلبة، والقدرة على توظيف التقنية وتطويعها لمصلحة التنمية الشاملة.

ويلاحظ بأسف شديد أن أعداد غير قليلة من خريجي الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى ما زالت خارج سوق العمل، وأعداد أخرى ممن انخرطت في الوظائف الحكومية لا تمارس أعمالا نافعة ذات قيمة مؤثرة في الاقتصاد الوطني. ويعود السبب في ذلك إلى افتقار أعداد غير قليلة منهم إلى المهارات والخبرات التي يحتاجها سوق العمل لا سيما المهن التي تتطلب مهارات عالية مستندة إلى التقنيات المتقدمة ذات القيمة العالية المضافة، مما يصعب الاستفادة من مؤهلاتهم بشكلها الحالي التي تغلب فيه التخصصات الإنسانية والأدبية والنظرية بنسبة تصل إلى أكثر من الثلثين، فضلا عن الثقافة السائدة في بعض البلدان العربية المتمثلة بالنظرة الدونية للكثير من المهن الحرفية، والرغبة الشديدة لدى فئات واسعة من المجتمعات العربية بالأعمال المكتبية بعامة والأعمال الحكومية بخاصة، إذ ما زالت الحكومات هي المصدر الرئيسي للوظائف في الكثير من البلدان العربية. ولمعالجة هذا الوضع الشاذ، لا بد من إعادة نظر جادة وشاملة بأوضاع التعليم برمته، والسعي لتحديث برامجه ومناهجه ونظمه، لتصبح أكثر قدرة على إكساب الخريجين مهارات العمل التي يحتاجها السوق، مما يتطلب تعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات القطاع الخاص، والمساهمة بصياغة برامجه التعليمية بما يتوافق وتوجهات السوق المحلية.

خلاصة القول أنه على الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد المؤسسات التعليمية بأنواعها المختلفة، وانخفاض معدلات الأمية، وتخريج أفواج من المتعلمين من الجامعات والكليات والمعاهد الحكومية والخاصة، في السنين الأخيرة في البلدان العربية، إلا أنه لم يصاحب ذلك تطور ملموس يربط مخرجات التعليم بحاجات السوق المحلية، وتوجيه التعليم بصورة أفضل نحو سوق العمل،

وخير شاهد على ذلك وجود أعداد غير قليلة من خريجي هذه المؤسسات في عدد غير قليل من التخصصات باحثين عن عمل في بلدانهم.

Source URL: <http://main.omandaily.om/node/14978>